في سبيل الله والأزهر

للدكتور محمد يوسف موسى

أما بعد ! !

فقد أردت نفسي جاهداً على أن أكتب اليوم في باب من الأبواب التي أكتب فيها المتصلة بالفلسفة أو الفكر عامة ، فأبت إباء شديداً ، وحتمت على أن تكون هذه الكلمة عن الأزهر خاصة . ولا عجب ! فلئن كان الأزهر في كل أدوار تاريخه الطويل الحافل ملء الزمان ، فهو هذه الأيام ملء الزمان والأسماع حتى استرعى انتباه البلد كله ، وأفردت له الصحافة الكريمة مكانا كبيراً ، فنحن لا نعيش هذه الأيام إلا له ولا نفكر إلا فيه

يتساءل كثير من الناس ممن لم يتبطنوا الأمر ولم يفقهوا ما يراد بالأزهر ، عن السر في ثورة الأزهريين جميعا طلابا ومدرسين وأساتذة ، هذه الثورة الهادئة الجادة الحازمة ، وكيف أصبحوا يطلبون مطالب مادية كما يطلب الغير ، وقد عهدوهم زهاداً في الدنيا حين يتكالب غيرهم عليها ؟ ولهؤلاء المتسائلين على هذا النحو أتوجه بهذه الكلمة

ما كان الأزهر في يوم من الأيام طالب دنيا ، ولكنه صاحب رسالة يحرص على أدائها ويرجو أن يمان عليها ، بل ألا يحال بينه وبينها - وهذه الرسالة في حفظ كتاب الله وحراسة شريعته ، وإذاعة التعاليم الإسلامية في مصر وغير مصر من أقطار الأمة الإسلامية ، والعمل على أن يكون هذا الكتاب الكريم وتلك الشريعة السمحة هما الفيصل في البلاد الإسلامية في نواحي التشريع والأخلاق والتقاليد

وهذه الرسالة ، على خطرها وجلالها وثقل ما تقتضيه من تبعات ، قام بها الأزهر فيما مضى من تاريخه الطويل ، وعرفت له الأمة الإسلامية عظم الدور الذي يقوم به ، فأحلته المحل اللائق ورفعته مكانا عليا . أما اليوم فقد وضح ، حتى لمن كان أعمى أو لمن لا يحب أن يتعمق الأمور ويرد النتائج إلى مقدماتها وأسبابها الأولى ، أن القائمين على شؤون مصر في هذه السنوات لا يريدون أن يقوم الأزهر برسالته من حراسة الدين وأخذ الأمة به ، حتى يتم لهم ما عملوا له زمناً طويلا من فصل الدين عن الدولة فصلا تاماً ، ومن أن يكون مجتمعنا مجتمعا لا بت في مجموع مظاهره وتقاليده للشريعة بسبب قوى أو صلة متينة . ومن ثم راحوا يتحيفون حقوق الأزهر وأهله في عنت ، ويتحدونه وأبناءه في جبروت ، ويحاولون صرف الناس عنه بطرق وأساليب شتى ، ويجدون مما بين أيديهم من الحكم وأسبابه القوية في كل ما يريدون ، بل ويجدون لهم أنصاراً ممن لا يريدون - فيما يزعمون - أن تتخلف مصر عن ركب الحضارة ، كأن الإسلام الذي أوجد أكبر حضارة عرفها الإنسان أصبح حجر عثرة في سبيلها هذه الأيام !

هذا ، وإنا نعتقد أن المحاولة أو المحنة التي يمر بها الأزهر الآن ، وسيخرج منها بفضل الله ، وقد نفى عن نفسه الخبث وذاد عن عينه النوم الثقيل البغيض ، هي نتيجة لسياسة وضع أسسها المستعمر منذ قرابة قرن من الزمان

إن الاستعمار على ضروب مختلفة لكل منها وسائله ، ولكن مهما يختلف المستعمرون في طرقهم وأساليبهم ، فإنهم يتفقون على وجوب القضاء على قومية البلد المستعمر ، وهذه القومية تقوم على الدين واللغة والتقاليد . وهذه الغاية قد يسير إليها المستعمر في عجلة وعنفوان كما فعلت فرنسا في الجزائر ، أو في هون وتؤدة كما حاولت إنجلترا في مصر ونجحت فيه نجاحاً غير قليل

لقد بدأ الأمر عندنا منذ زمن طويل بالتهوين من شأن الدين واللغة ، وتحييف حقوق القائمين بهما ، وجعلهم لدى الأمة في منزلة أدنى من نظرائهم في الثقافة والعمل والخدمات العامة للأمة ؛ ومن ثم كان خريجو دار العلوم دون خريجي مدرسة المعلمين العليا منزلة وراتبا مع اشتراكهما في العمل في المدرسة الواحدة ؛ وكان القضاة الشرعيون . ولا يزالون . دون القضاة الأهليين في الرتبة المادية والأدبية ، مع الاستواء في الحكم بين الناس ، وما لذلك من تبعات جسام ؛ وكان خريجو الأزهر في منزلة أدنى من هؤلاء جميعا

ثم انقضى الاستعمار بحمد الله . ولكن بقي - لا أقول أذنابا وصنائع - من يخدمون بعض ما كان له من غايات من حيث

يدرون أو لا يدرون ، فاحتطبوا فى حبله زمنا طويلا ، حتى انتهى بنا الأمر إلى كثير مما كان يريد

ها هو ذا أحد المسلمين ، ممن لهم مكانة ملحوظة فى البلد ، يقول فى كلمة نشرتها له أوائل عام ١٩٤٩ صحيفة إسلامية واسعة الانتشار : « ولا يخفى أننا فى مصر نجرى ، فى حكمة واعتدال ، على فصل الدين عن أمور الحكم وخلافات السياسة »

وها هو ذا آخر درس القانون وصار من المحامين ، يقول فى عريضة دعوى الآنسة المحامية أمينة مصطفى خليل التى رفعتها أمام مجلس الدولة ، تشكو وزير العدل أنه لم يعينها وكيلة نيابة أو محامية بقلم قضايا الحكومة بعد أن استشار فى الأمر رجال الدين ، يقول كما جاء بمجلة أخبار اليوم فى العدد الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ : « وقد أخطأت وزارة العدل السبيل حين توجهت إلى رجال الدين تستفتيهم فى مسألة اجتماعية لا تتعلق بالدين — كما لو كانت مسألة ولاية المرأة القضاء أو شيئا منه أمراً لا يتعلق بالدين والشريعة الإسلامية ! — فى كثير أو قليل . فكان حقا عليها ، حتى لا تتخلف عن السير فى ركب الحضارة ، أن تسائل نفسها : هل تقوم فى مصر حكومة دينية ؟ وهل الحكومة القائمة تطبق المبادئ الشرعية حقا وصدقا ؟ أو هل يعيش المصريون فى مجتمع شرعى تطبق فيه أحكام الدين الحنيف ؟ فإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة بالسلب ، حق على وزارة العدل أن تتورع من الزج بالدين فى الأمور الاجتماعية البحتة » ، إلى آخر ما قال ! ونحن نعتقد مع محامى المدعية أن الإجابة عن هذه الأسئلة كلها هى بالسلب ، وهذا ما يكشف لنا عما وصل إليه من النجاح أنصار إقصاء الدين عن الدولة والمجتمع نفسه . وهم مع هذا يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، متجاهلين قوله تعالى فى سورة المائدة : « أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ! » مع أن الحافظ ابن كثير ، وهو من أجل علماء الإسلام ، يقول فى أثناء تفسيره لهذه الآية : « فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله »

وأخيراً ، من باب التمثيل لا من باب الاستقصاء ، نرى الأزهر زاد عن القوامة على الشريعة الاسلامية فيما يفرض على البلاد من قوانين ترجع إلى كثير من المصادر ما عدا شريعة الله ورسوله ! كما لا يسمع له فيما نعانى من مفكرات وآثام ومظالم ، وفيما يشيع فى هذا البلد من تقاليد تبعد عن أمر الله والخلق الطيب بعد المشرق عن المغرب !

أرأينا إذاً أن التهوين من شأن الأزهر وأبنائه وعلمائه ورجاله عامة ، وانتقاص حقوقهم جميعا فى غير ورع أو حياء ، أمر يجرى على سنن مرسوم وسياسة وضع المستعمر أسسها ووسائلها منذ زمن طويل ! وأنه من عدم فهم الأمر على حقيقته ، ومن تجاهل العلل الأولى لهذه المحنة التى نمر بها ، أن يقال إن الأزهريين يثورون طلبا للمادة كما يفعل الأغيار !

ألا إن الأمر أخطر من هذا كله كما رأينا ، ألا وإن من يؤمن بالله ودينه ، والرسول وشرعته ، والأزهر ورسالته ، طلابا وأساتذة ورؤساء ، ليس له أن يتزحزح خطوة واحدة عن هذا الموقف الذى نقفه الآن جميعا فى سبيل الله والأزهر ، وإلا كان فارا من الزحف وباء بسخط من الله ورسوله والمسلمين جميعا

إن الأمر ، أيها الناس ، لا يعدو إحدى اثنتين : إما ألا تكون مصر والعالم الإسلامى كله فى غير حاجة للأزهر ، أو تكون فى حاجة ماسة له ، فإن كانت الأولى فليغلق الأزهر ، ولينفق ما يرصد له فى الميزانية ، على غيره من مرافق البلد ، وليريحونا من هذه الحياة التى لا يرضاها حر أبى كريم ، وإن كانت الأخرى ، وهذا ما نعتقده صحيحا ، فعلى الدولة أن تعرف للأزهر وأبنائه منزلتهم ، وأن توفر لهم الحياة الكريمة كفاء ما يقومون به من رسالة وما عليهم من تبعات ، وعلى الأمة الإسلامية كلها أن تطالب الدولة بذلك كله فى جد وإلحاح من يوقن أنه يطالب بحقه . فأقول : « على الأمة الإسلامية » ، لأن الأزهر وإن كان فى مصر ، ليس ملكا لمصر وحدها ، ولكنه لأمة الإسلام جميعا ، والأمر فى هذا لا يحتاج لدليل أو توضيح

وليس لأحد ممن يبدهم الأمر أن يتعلل لعدم تنفيذه بعدم إمكان الميزانية العامة للدولة ، وإلا ، فكيف تتسع هذه الميزانية للانفاق على جمع من الطوائف ، بل وللانفاق على فرق التمثيل والرقص نستقدمها من أوربا للترفيه عن الأغنياء المترفين !

هذا ، ونقول أخيرا ما قاله فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ حسنين مخلوف عضو « جماعة كبار العلماء » فى حديثه لدى فضيلة